

على الخلاف

يبدو رئيس مجلس النواب نبيه بري مُستعجلاً للتخلص من القانون الذي جرت على أساسه الانتخابات النيابية عام 2018. لذا فتح ورشة العمل باكراً في سبيل

«التنمية والتحرير» تفتح معركة قانون الانتخاب:

اقتراح يسمح بالتأمر على بري!

ميسم زرق

باكراً، أدرج رئيس مجلس النواب نبيه بري قانون الانتخابات بنداً أساسياً على جدول أعمال السياسة. صحيح أن النية لتعديله ظهرت مع الإعلان عن بدء حركة الوفد النيابي الذي يضمّ كلّاً من النواب: إبراهيم عازار، أنور خليل وهاني قببسي باتجاه الكتل السياسية لمناقشته، لكن المعلومات تحدّثت عن أن ورشة العمل افتتحت بعد أربعة أشهر على إقفال صناديق الاقتراع في أيار 2018. هذا الأمر هو إشارة بحّد ذاته، إلى مخافة رئيس المجلس تكرار خطأ إقرار قانون تحت الضغط. فلا هو يُريد الوصول إلى ربع الساعة الأخير قبل موعد الاستحقاق، تضطر معه

آلية تحديد الفائزين في اقتراح بري تسمح للوائح الكبرى بالتأمر لإسقاط مرشحيّ اقوياء

القوى السياسية الى الاتفاق على قانون «يسلق سلق»، كما لا يريد العودة إلى القانون الذي أجريت على أساسه الانتخابات الأخيرة. الواضح بحسب الأفكار المطروحة للنقاش، أن أساس ما يريده رئيس حركة أمل، النسبية وفق لبرنامج دائرة واحدة، وإلغاء الصوت التفضيلي، علماً بأن البدائل المطروحة لكيفية احتساب النتائج في اقتراح القانون المقدم قد تكون عواقبها أمرٌ عليه وعلى باقي القوى. في هذا الشقّ التفصيلي تحديدا، يدور النقاش. فوفق اقتراح القانون المعروض يُمكن تحديد سقف تاهيل للفوز وهو أن تحصل اللائحة على نسبة 5% من عدد المقترعين، وهذا يسمح بفوز اللوائح الصغيرة



(مروان بو حيدر)

على سبيل المثال، في مقدور تيار المستقبل وحركة أمل أن يخوضا الانتخابات كل منهما في لائحة، وأن يتآمرا لإسقاط الوزير جبران باسيل في البترون، حتى لو حصلت لائحته على جميع أصوات المقترعين في القضاء. ومن دون أن يحصلا على أي صوت فيه. كيف ذلك؟ ببساطة، يكون رأس لائحة حركة أمل في لبنان

قانون عبدو سعد: لبنان دائرة واحدة، هم النسبية، وتمثيك الأقوي

(...) صيغ هذا الاقتراح لقانون انتخابي جديد ليكون بديلاً للقانون الحالي، وليكون قادراً على محاكاة طموحات التدرج نحو التمثيل النسبي الوطني غير المذهبي من دون أن يستفز ذلك وسواس المذاهب التي لا تزال تتحرص في هذه المرحلة على الأقل على حضورها التمثيلي، لقد اعتمد القانون المقترح النظام النسبي، (...) على أن حسابيات الفسيفساء المذهبي فرصت استنباط نسبة مركبة ليصبح ممكناً استخدامها كمعيار شامل للتغيير حيث يكون ذلك ممكناً،

الإبعاد 5% من مجمل أصوات الدائرة العملية الكبرى، تفقد إمكانية التمثل بأي مقعد، حتى لو كانت حصلت بهذا القضاء أو ذاك على نسبة أصوات تفوق ما حصلت عليه اللوائح الأخرى المنافسة لها، وتُعطى مقاعدها إلى اللوائح المتجاوزة لنصاب الإبعاد، بحسب النسب التي حصلت عليها.

بعد أن تحدد نتائج فرز الأصوات على مستوى الدائرة الوطنية الكبرى عدد مقاعد كل لائحة، يُصار إلى العودة إلى أقلام اقتراع المذاهب في كل قضاء على حدة

الحر، كحليف له. ولوّح الرئيس الحريري أكثر من مرة باحتمال القبول به. في خطوة عدت آنذاك غير مسبوقة من جانب الحريري، ما اضطر التيار إلى التراجع عن مطالبه وأشكال القوانين التي طرحها والقبول بالنسبية في 15 دائرة. في المقابل، يلرح معارضو بري نظريتين حول التوقيت: الأولى قائمة على أن المرحلة الإقليمية التي قد لا تصب في

استحوذت خطوة بري على اهتمام سياسيين من مختلف التيارات، ومنهم من هو معني بتريكية قانون الانتخاب. ليس الاقتراح بذاته هو المفاجئ، وهو مطلب بري القديم، إنما لا يمكن عزله عن جو سياسي عام له علاقة بدور الثنائية الشيعية في

المرحلة الراهنة. بحسب قارئين سياسيين لهذه الخطوة، فهذه الثنائية، بتوافق تام بين حزب الله وبري، وضعت نفسها في مقدمة الحدث السياسي، منذ انتخابات رئيس الجمهورية، وصولاً إلى قانون الانتخاب عام 2018. ومن ثم تشكيل الحكومة الحالية، وتديجاً إلى وضع قفلها في الملفات المالية والاقتصادية والعملية والاجتماعية. بحيث أصبحت الحرك

خدمة إيران وسوريا. تحتمّ على حزب الله وبري المسارعة إلى إقرار قانون يؤمن إمسكهما بالوضع الداخلي، والثانية تتحدث عن واقع محلي بحث للتوقيت، بحيث إن بري يريد استباق الجميع إلى طرح قانون الانتخاب. استناداً إلى تجربة القانون الحالي ونتائج الانتخابات التي رأى فيها بري تراجعاً لقاعدته، ما حتمّ عليه استنهاضاً سريعاً لتأمين قانون يعيد الأثر السابق لعام 2018، خصوصاً أن النسبية باتت تشكل قاعدة ضرورية لأي بحث في قانون الانتخاب العتيد، بعدما سلّم بها الجميع في القانون الحالي. لكن المشكلة تكمن في تفاصيلها العملية.

وليس في عنوانها العريض فحسب. حين أقرّ قانون الانتخاب عام 2017، تعاملت معه القوى السياسية المسيحية منفتحاً على أي قانون من شأنه أن يجسد الميثاقية وتداول السلطات إلى جانب الشراكة المسيحية الإسلامية الكاملة. ويستند التيار الوطي إلى موقعه أيضاً في معادلة السلطة الحالية. علماً أن التيار يخوض معركته حول القانون الجديد منذ أن أقرّ الحالي، وهو لا يريد التفزّز فوق حصة نيابية بأصوات المسيحيين. ورغم أن عثرات فيه، حقق نتائج مهمة على صعيد تحقيق التوازن المسيحي الإسلامي بتأمين القانون لم يقزّ ليكون لمرة واحدة وأخيرة، إلا أن الجميع تصرف على هذا الأساس، وما إن صدرت نتائج الانتخابات حتى سارعوا إلى الكلام عن ضرورة المباشرة

اليوم بأغث بري هذه القوى، ويبدأ مناقشاته أولاً مع حلفائه المسيحيين، وفي مقدمهم تيار المردة ونواب من جبل لبنان مقربين منه. وفي هذا التصرف غمزة واضحة. ومن المقرر أن يلتقي الوفد النيابي الذي كلفه بري القيام جولة مشاورات التيار الوطني والقوات اللبنانية. وكلا الطرفين لا يرغبان في استباق أي لقاء والكلام عن موقف الحزبين رسمياً من اقتراح بري، وهما منطلقان من انفتاح تام على أي مشاورات مطروحة للبحث في القانون. علماً أنهما متفقان على أن أي انقلاعة جدية لقانون الانتخاب يجب أن تكون من حيث انتهى القانون الحالي، أي احترام الميثاقية. وما حققه القانون الأخير، لجهة انتخاب المسيحيين نوابهم، وتصحیح المتميل وعدالته، والأخذ بالإصلاحات. وأي قانون جديد يجب أن يخطو خطوة إلى الأمام، خصوصاً بعد المعارك والمفاوضات حول القانون واستلزمت أشهراً طويلة لإقراره، لا أن يعيد الزمن إلى الوراء. تعيش القوات علاقة جيدة مع بري، وهذه نقطة انطلاق أساسية لها في بحث أي

الجمعة 17 ايار 2019 العدد 3759 **الخبار** سياسة

اقتراح بري وتوقيته:

إمساك بمفاصل اللعبة الداخلية

مشروع جديد، مع التذكير بأن القانون الماضي عرف بأنه تكريس لمفاوضات بري والقوات عبر النائب جورج عدوان، وهي منفتحة على أي قانون من شأنه أن يجسد الميثاقية وتداول السلطات إلى جانب الشراكة المسيحية الإسلامية الكاملة. ويستند التيار الوطي إلى موقعه أيضاً في معادلة السلطة الحالية. علماً أن التيار يخوض معركته حول القانون الجديد منذ أن أقرّ الحالي، وهو لا يريد التفزّز فوق حصة نيابية بأصوات المسيحيين. ورغم أن عثرات فيه، حقق نتائج مهمة على صعيد تحقيق التوازن المسيحي الإسلامي بتأمين القانون لم يقزّ ليكون لمرة واحدة وأخيرة، إلا أن الجميع تصرف على هذا الأساس، وما إن صدرت نتائج الانتخابات حتى سارعوا إلى الكلام عن ضرورة المباشرة

اليوم بأغث بري هذه القوى، ويبدأ مناقشاته أولاً مع حلفائه المسيحيين، وفي مقدمهم تيار المردة ونواب من جبل لبنان مقربين منه. وفي هذا التصرف غمزة واضحة. ومن المقرر أن يلتقي الوفد النيابي الذي كلفه بري القيام جولة مشاورات التيار الوطني والقوات اللبنانية. وكلا الطرفين لا يرغبان في استباق أي لقاء والكلام عن موقف الحزبين رسمياً من اقتراح بري، وهما منطلقان من انفتاح تام على أي مشاورات مطروحة للبحث في القانون. علماً أنهما متفقان على أن أي انقلاعة جدية لقانون الانتخاب يجب أن تكون من حيث انتهى القانون الحالي، أي احترام الميثاقية. وما حققه القانون الأخير، لجهة انتخاب المسيحيين نوابهم، وتصحیح المتميل وعدالته، والأخذ بالإصلاحات. وأي قانون جديد يجب أن يخطو خطوة إلى الأمام، خصوصاً بعد المعارك والمفاوضات حول القانون واستلزمت أشهراً طويلة لإقراره، لا أن يعيد الزمن إلى الوراء. تعيش القوات علاقة جيدة مع بري، وهذه نقطة انطلاق أساسية لها في بحث أي

المطابقة إيجاباً + مقاعدها التي انتقصتها منها عملية الاستيفاء، الأولية من مخزون مقاعدها التي حصلت عليها في الدائرة الوطنية الكبرى، وتتم هذه الاستعادة من بين تلك المقاعد التي يُبين معالم التوزيع الخاص بها الأقرب إلى الفوز (أي أنّ التفاوت بينها وبين معامل المقعد الذي منحه الاستيفاء الأولى لائحة أخرى هو الأدنى بالمقارنة مع التفاوتات الأخرى) وهكذا تتطابق محصلة الاستيفاء مع نصيب كلّ لائحة من المقاعد. (...)

لاحتساب حصة كل لائحة من المقاعد المذهبية لترتيب توزيعها على الفائزين من اللوائح (حسب ما ينص عليه القانون اللبناني، وهذه العملية نصلطح على تسميتها آلية استيفاء مقاعد مثال على ذلك: قضاء جزين = 0,66 المقعد للكاثوليك، اللائحة A = 0,34 المقعد للكاثوليك، وهذا بالنسبة إلى المقعد الكاثوليك.

من أصوات الموارنة و17% من أصوات الكاثوليك، عملاً بعملية الاستيفاء، نصرب نسبة الأصوات بعدد مقاعد الموارنة، فنحصل على معامل التوزيع، معامل التوزيع للائحة A: 50 x 1=2 معامل التوزيع للائحة B: 33 x2=0,66 معامل التوزيع للائحة C: 17x2=0,34 وهكذا بالنسبة إلى المقعد الكاثوليك.

فتنال اللائحة A مقعداً للموارنة، واللائحة B المقعد الآخر، لأنّ

لاحتساب حصة كل لائحة من المقاعد المذهبية لترتيب توزيعها على الفائزين من اللوائح (حسب ما ينص عليه القانون اللبناني، وهذه العملية نصلطح على تسميتها آلية استيفاء مقاعد مثال على ذلك: قضاء جزين = 0,66 المقعد للكاثوليك، اللائحة A = 0,34 المقعد للكاثوليك، وهذا بالنسبة إلى المقعد الكاثوليك.

من أصوات الموارنة و25% من أصوات الكاثوليك، اللائحة C نالت